معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٧٩)

إمكانيات وآثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)

يوليو ٢٠٠٤

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٧٩)

إمكانيات وآثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)

يوليو ٢٠٠٤

المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة	٤
* المبحث الأول : مصر الشريك التجاري المحتمل	٦
- الأبعاد السياسية في طرح مسألة منطقة التجارة الحرة	٦
- الأبعاد الاقتصادية في طرح اتفاقية منطقة التجارة الحرة	٧
- الوضع الحالي للإصلاح الاقتصادي	٩
- انماط وسياسة التجارة	١٠
* الحماية الإسمية والفعلية	١٢
* الحواجز غير التعريفية	١٣
* المبحث الثاني : الشركة الأمريكية -المصرية -الأهداف -الآليات	١٥
مقدمه :	١٥
- المبادرة الأمريكية لتوقيع اتفاقية شراكة مصرية - امريكية	١٦
- المبادرة الأمريكية لإقامة منطقة تجارة حرة مع مصر	١٩
- آليات تحقيق اهداف المبادرة	٢٣
- منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والعالم	٢٥
- المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ,)	٢٦
* الفرق بين المناطق الصناعية المؤهلة والمنطقة الحرة	٢٧
* تجربة الأردن بالنسبة للمناطق الصناعية المؤهلة	٢٨
* آثار انشاء الـــ (QIZs) علي الاقتصاد الأردني	٢٩
* الأثر علي العمالة	٢٩
* الأثر علي الاستثمار	٣٠
* عقبات تواجه وواجهت المناطق الصناعية المؤهلة بالأردن	٣٣
* نظرة مستقبلية	٣٤
* المبحث الثالث : مجالات للتفاوض حول منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	
مقدمه	٣٥
- دراسة بعض مجالات التفاوض الهامة التي يطرحها الشريك الأمريكي	٣٧
١- التقييم الجمركية	٣٧

٢- الواردات ٣٨
٣- معايير الاختبار والمعايرة والتوثيق ٣٩
٤- المشتريات الحكومية ٤٠
٥- حماية حقوق الملكية الفكرية ٤١
٦- الخدمات ٤٢
٧- الإستثمار ٤٣
٨- المنافسة ٤٦
٩- التجارة الألكترونية ٤٧
* مجالات تضيفها خبرة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي : ٤٧
- درجة الشمولية ٤٨
- مجال الاستثمار ٤٩
- المظاهر التنظيمية والمؤسسية ٥٠
- قواعد المنشأ ٥٠
- التعاون العلمي والفني وأنشطة البحث والتطوير ٥٢
- تأسيس آليات لتسوية المنازعات ٥٢
* ملاحظات حول اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والأردن ودروس مستفادة للجانب المصري. ٥٣

*** المبحث الرابع : الآثار الاقتصادية المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة ومناطق صناعية مؤهلة (وبعض الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى)** **٥٧**
- الآثار الاقتصادية المتوقعة لإقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة ٥٧
- تحليل آثار التغيرات في الحواجز التجارية في إطار إقامة مناطق صناعية مؤهلة مع الولايات المتحدة
مقدمة ٦٢
* أدبيات قياس اثر التبادل التجارى التفصيلى على انسياب التجارة ٦٧
* الاساس النظرى لنموذج الجاذبية ٧١
* النموذج القياسى والطريقة البحثية ٧٣
* اهداف تقدير النموذج ٧٥

*** المبحث الخامس : اختيار الشكل الملائم لمنطقة التجارة الحرة ومجالات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية** **٨٧**
١- الشكل المتوقع للشراكة ٨٧
٢- المفاضلة بين اقامة منطقة تجارة حرة فقط أم إقامة مناطق صناعية مؤهلة في إطار منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ٨٨

*** المراجع** **٩٠**

مُقَدِّمَة

تحتل اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة أهمية خاصة لاعتبارات سياسية ترتبط بالدور المحوري الهام لمصر في المنطقة ٠ وكذلك يزيد من مصداقية عقد الاتفاقية ويعزز من الموقف التفاوضي لمصر أمام الولايات المتحدة قيام مصر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية الداخلية ٠

والملاحظ أن الدول النامية تصدر سنويا للولايات المتحدة ما يقدر بنحو ٤٠ مليار دولار بينما صادرات مصر إلى الولايات المتحدة لا تتعدى ٩٠٠ مليون دولار ٠

وتتمثل أهداف الدراسة في تحليل العوامل التي تؤهل مصر لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكذلك إلقاء الضوء حول المكاسب المحتملة سواء استاتيكية أو ديناميكية للطرفين وشروط تحقق هذه المكاسب حيث تتمثل المكاسب بالنسبة لمصر في الحصول على التمويل والإسراع بالإصلاح الاقتصادي ، وكذلك الانتقال من الاعتماد على المعونة الأمريكية إلى دعم فرص التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ٠

ويفيد استقراء بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة المبرمة بين الولايات المتحدة والأردن فى التعرف على أهم مجالات التفاوض المقترحة فى المشروع المصرى/الامريكى ، ويستطيع المفاوض المصرى أن يستفيد من خبراته المتراكمة من ابرام اتفاق الشراكة المصرى مع الاتحاد الأوروبى وكذلك مراجعة خبرات اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبى مع تونس والمغرب ٠

وفى نفس الوقت تثار التساؤلات حول اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة وأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والفروق بينها وبين مناطق التجارة الحرة التي عقدتها الولايات المتحدة مع بعض الدول في الشرق الأوسط مثل الأردن وإسرائيل وبعض الدول الأفريقية، وفى هذا الإطار تهتم الدراسة بالتعرف على طبيعة المناطق الصناعية المؤهلة، وما هيه المزايا المتحصلة منها وعددها وشروط قيامها والآماد الزمنية لإقامتها وشروطها والمواقع المؤهلة لإقامتها ، وكذلك قاعدة البيانات المطلوبة والجهة المسئولة عن تصميمها والشروط الضرورية للحصول على المعاملة التفضيلية الحرة وغيرها من التساؤلات والتي يمكن أن تتبلور في الآتي :-

١ – كيف تؤثر اتفاقيات المناطق الحرة على مبادرات إقامة المناطق الصناعية المؤهلة ؟

٢ – أي المنتجات مؤهلة للنفاذ الحر إلى أسواق الولايات المتحدة وأي المعلومات مطلوبة ؟ ماهى قواعد المنشأ وكيفية حساب متطلبات المنشأ ؟

٣ – كيف يمكن لموظف الجمارك الامريكى أن يميز سلعة قادمة من منطقة صناعية مؤهلة ويمنحها فرصة الدخول محررة من التعريفة الجمركية وضرائب الدخل وكافة الضرائب الأخرى فضلا عن التحرر من قيود الحصص وقيود النقد الأجنبي ؟

٤ – ما هي الجهة أو الوكالة المسئولة عن إقامة المشروعات في المناطق الصناعية المؤهلة ؟ وهل يمكن أن تخضع فى إدارتها لهيئة الاستثمار ، وأي أنواع التكنولوجيا سيكون مطلوبا ؟ وما هي الإجراءات والقواعد الفنية المطلوبة للنفاذ الحر ؟

٥ – أى الأنشطة يمكن أن تسمح بها تلك المناطق ؟

٦ – ماهى المكاسب المتوقعة من إقامة هذه المناطق الصناعية ، وما هى الأبعاد السياسية والأمنية التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند التقييم والمفاضلة بين إقامة منطقة تجارة حرة، وإقامة مناطق صناعية مؤهلة ، وهل يمكن تقليص المخاطر السياسية والأمنية المترتبة على إقامة مثل هذه المناطق الصناعية المؤهلة ؟ وما هي مجالات التفاوض المطلوبة ؟

العديد من هذه التساؤلات تثور فى أذهان فريق العمل البحثى ، ولكن درجة توافر المعلومات والبيانات والغموض يحيط بهذه الإشكاليات بما يحول دون الاجابة على الكثير منها .

وتحتوى الدراسة على **خمس مباحث** رئيسية بالاضافة الى **المقدمة** ، ويتكون فريق الدراسة من :

١ – أ.د / فادية محمد عبد السلام (الباحث الرئيسي)

٢ – أ.د / اجلال راتب العقيلي

٣ – أ.د / سلوي محمد مرسي

٤ – د/ خيرية عبد الفتاح عبد العزيز (من الخارج)

<u>المساعدين</u> :

- أ. عبد السلام عوض
- أ. مريم رووف فرح
- أ. داليا احمد ابراهيم
- أ. خالد السعيد صالح (من الخارج)

المبحث الأول

مصر الشريك التجاري المحتمل (*)

الأبعاد السياسية في طرح مسألة منطقة التجارة الحرة :

هناك علاقات خاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بدأت في السبعينات وتعمقت في الثمانينات والتسعينات وحتى اليوم رغم تناقض المصالح المصرية ودورها في المحيط العربي مع هذه العلاقات . وقد سعت الإدارة المصرية جاهدة في السنوات الأخيرة لتوثيق هذه العلاقات التى قامت علي تلقي المساعدات الاقتصادية والعسكرية فضلا عن السعي للقيام بدور محوري في التسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي وكذلك في صياغة سياسات لمنطقة في العقود الأخيرة . هذا وقد دأبت مصر مؤخراً علي اجراء العديد من الاصلاحات السياسية متمثلة في تعددية الاحزاب وتوسيع مساحة الحريات للصحافة والمجتمع المدني .

ولما كانت مصر اكبر دولة في المنطقة حيث يمثل سكانها حوالي ٢٣% من سكان منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تلعب دوراً هاماً في رسم شكل المنطقة – بالأضافة الى دورها في التسوية السلمية علي المسار الفلسطيني والسوري ، هذا بالأضافة الى أن امريكا ترغب في ان تكون نموذج للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ومن هنا تأتي اهمية طرح مبادرة توقيع إتفاقية منطقة تجارة حرة مع مصر . هذا بالأضافة الى ان مصر تعتبر الرائد للدول العربية في مجالات تقديم الافلام والكتب وبرامج التليفزيون([1]) .

كما ان هناك العديد من الأهداف الامريكية السياسية في توقيع الاتفاقية ومنها اجراء العديد من الاصلاحات السياسية والدستورية وحقوق الانسان ومعاملة الاقباط في مصر ودور المنظمات الغير حكومية ومنظمات العمل المدني وغيرها من قضايا التعليم والمرأة والحريات

---

[1]) احمد جلال ،روبرت لورنس " منطقة التجارة بين مصر وامريكا " htlp : ll Shbabmisr . Com المركز المصري للدراسات الاقتصادية ورقة عمل رقم ٨٧ .

*) قام باعداد هذا الجزء أ. عبد السلام محمد عوض ، أ. داليا أحمد على ابراهيم ، أ. مريم رؤوف فرح .

الابعاد الاقتصادية في طرح إتفاقية منطقة التجارة الحرة

اقترح الرئيس الامريكي في التاسع من مايو ٢٠٠٣ إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الشرق الأوسط من خلال عقد إتفاقيات ثنائية بين امريكا وكل دولة شرق اوسطية . وفي الوقت الراهن فإن هناك اتفاقين للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية وكل من الاردن واسرائيل وتجري حالياً المفاوضات مع المغرب كما يتوقع ان تبدأ المفاوضات مع مصر هذا العام وبعد ذلك باقي دول الشرق الأوسط ٠ومن اللافت للنظر تلك النتائج التى ادت اليها إتفاقية التجارة الحرة بين امريكا والاردن والتى دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠١ مع بدء العمل فيما يسمي بالمناطق الصناعية المؤهلة وهي مناطق تقوم على الانتاج الفلسطيني الاردني الاسرائيلي المشترك التى فتحت لمنتجاتها السوق الامريكية دون تحصيل أية رسوم .

ولقد كان من نتيجة ذلك زيادة الصادرات الأردنية من ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ الى ٤١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ومعها تم توفير ٤٠الف فرصة عمل جديدة . وقد حدثت هذه الزيادة في الوقت نفسه الذي بقيت فيه الصادرات الامريكية للأردن دون زيادة فإنتهي العجز في الميزان التجاري الاردني مع الولايات المتحدة الامريكية وتحول الى فائض – والحقيقة انه لا يمكن فهم مسالة إقامة منطقة تجارة حرة مع امريكا ودول الشرق الأوسط ما لم تتعرف علي الاقتصاد الامريكي وحجمه الهائل – فقد بلغ حجم الناتج المحلي الامريكي ١٠ تريليون دولار عام ٢٠٠١ وكانت امريكا تستورد ١١٨٠ مليار دولار لا يأتي منها من العالم العربي سوي ٣١ مليار دولار .

تشير المؤشرات السابقة الى أن العلاقات الاقتصادية العربية الامريكية محدودة للغاية مما يعكس الفوارق الواسعة بين الاقتصاديات العربية والاقتصاد الامريكي مما يصعب معه التكهن بأن مكسباً صافياً سيعود للاقتصاديات الصغيرة الحجم في ظل الأوضاع الحالية – ومع ذلك فأن الآمال منعقدة في الحصول علي بعض المكاسب حال توافر نصوص اتفاقية لمنطقة تجارة حرة مصاغة بشكل يراعي الفوارق في ظروف التنمية الاقتصادية حيث جاء اقتراح الرئيس بوش استجابة لدعوة البنك الدولي لدول المتقدمة لفتح اسواقها امام الدول النامية هذا بالاضافة الى ان اتفاق منطقة التجارة الحرة مع امريكا وفقاً لبعض الآراء يعد

اكثر ليبرالية من الاتحاد الأوروبي خصوصاً فيما يتعلق بالسلع الزراعية وقواعد المنشأ [1] وهي نقاط ستناقش بالتفصيل في اطار الدراسة الحالية .

أما فيما يتعلق بتوقيع اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة مع امريكا فهي ليست وليدة هذه الايام وانما ترجع محاولات مصر للدخول في مفاوضات منطقة تجارة حرة مع امريكا الى عام ١٩٩٧ أسوة باسرائيل والأردن ولا يمثل توقيع إتفاقية منطقة التجارة الحرة مع امريكا استفادة للجانب المصري فحسب ولكن الولايات المتحدة الامريكية ستستفيد ايضا من توقيع الإتفاقية ويمكن تناول جوانب الإستفادة الامريكية في التالي [2] :

- من المتوقع ان تنخفض صادرات الولايات المتحدة الامريكية لمصر نتيجة انخفاض حجم المعونة الامريكية ، وكذلك نتيجة لانفتاح السوق المصرية امام المنتجات الأوربية بعد اعفائها من الرسوم الجمركية تطبيقاً لإتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية مما سيفقد المصدرين الامريكيين لحصتهم في السوق المصرية .
- رغم أن الصادرات الامريكية لمصر لا تزيد عن نصف في المائة من اجمالي الصادرات الامريكية علي مستوي العالم إلا أن نمو واستقرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين يعد ضرورة لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط .

ويأتي الحديث عن اقامة اتفاق منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وذلك في ظل التوقيع علي إتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ في العام الحالي وبعد قيام مصر بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالجوانب المالية والنقدية بعد صدور العديد من التشريعات الضرورية لضمان تشغيل آليات السوق الحرة ونذكر علي سبيل الذكر لا الحصر قانون حماية الملكية الفكرية الذي صدر عام ٢٠٠٢ ، واقتراب صدور قانون تنظيم المنافسة ومحاربة الاحتكار ، هذا بالأضافة الى أن توقيع منطقة تجارة حرة مع امريكا يستهدف جذب الاستثمار الأجنبي (الامريكي) هذا بالأضافة الى أن الولايات المتحدة سوف تلغي نظام الحصص لقطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات الذي يعد أحد القطاعات الرائدة في الصادرات المصرية عام ٢٠٠٥ .

---

[1]) عبد المنعم سعيد ، " في شان منطقة التجارة الحرة الامريكية " متاح علي الموقع http : ll w w w . aL watan . com

[2]) عادل العزبي ، " اتفاقيات التجارة الحرة وماحولها " ماذا تعني مبادرة بوش ٩ مايو ٢٠٠٣ ؟ الاتحاد العام للغرف التجارية ، المسودة السادسة ٢٠٠٣ .

- الوضع الحالي للإصلاح الإقتصادي

بدأ التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٩١ اثر توقيع مصر اتفاق مع صندوق النقد الدولي وقد بدأت المرحلة الأولي للإصلاح الإقتصادي خلال الفترة ما بين عام ١٩٩١ - ١٩٩٧ وقد استندت عملية الاصلاح خلال هذه المرحلة علي المحاور الرئيسية التالية :

١- تصحيح مالي واسع النطاق.

٢- تحرير وتوحيد نظام الصرف الأجنبي

٣- اتخاذ سعر الصرف كمحور إرتكار للسياسة النقدية .

وفيما يتعلق بالسياسة المالية فقد بدأت المرحلة باتباع سياسة مالية انكماشية تعمل علي التأثير علي معدلات نمو الطلب المحلي ، فقامت الحكومة بتطبيق الضريبة العامة علي المبيعات كما عملت علي تخفيض الاتفاق الاستثماري وقد تجلت الاصلاحات في الجوانب النقدية في التالي ([1]) :

- تحرير أسعار الفائدة علي الايداع والاقراض .
- رفع كافة السقوف الأئتمانية علي معدلات نمو الأئتمان .
- استحداث أسلوب جديد لتمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة .
- ربط سعر الخصم لدي البنك المركزي بأسعار الفائدة علي اذون الخزانة .
- تحرير أسعار الخدمات المصرفية
- الزام البنوك بمعايير الملاءة المالية وفقا لقواعد لجنة بازل .

هذا بالأضافة الى صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتنظيم قواعد إصدار وتداول الأوراق المالية ثم تعديله في عام ١٩٩٨ - هذا بالأضافة الى توحيد اسعار الصرف المتعددة في سوق واحد والسماح بانشاء شركات الصرافة للتعامل في النقد الأجنبي "

وقد تمخضت هذه المرحلة عن تحقيق العديد من الاثار الايجابية للأقتصاد القومي ومن ثم فقد نجحت سياسة الإصلاح الإقتصادي في هذه المرحلة حيث تحقق استقرار في الأسعار ، وانخفض معدل التضخم من ٢٠% في بداية التسعينات الى ٦% عام ١٩٩٧ - كما تم الحفاظ علي معدل نمو للسيولة في حدود معينة رغم التدفقات الرأسمالية ، كما زادت الثقة في العملة المحلية ، ورغم انخفاض سعر الفائدة علي الجنيه في هذه الفترة فقد استمر

[1]) سهير ابو العينين " الاصلاح الاقتصادي في مصر " التوازنات المالية والنقدية وتحفيز النمو" ، ورقة غير منشورة ٢٠٠٣ .

وجود فارق ايجابي كبير بين الفوائد علي العملة المحلية والأجنبية و خفض معدل الدولرة من ٥٣% في عام ١٩٩١/٩٠ الى ٢٢% في عام ١٩٩٧/٩٦ – وارتفع احتياطي العملة الأجنبية الى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، هذا بالإضافة الى انخفاض عبء خدمة الدين الخارجي من ٥٠% من الايرادات الجارية الخارجية الى ١٣% .

وقد اعدت الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إطاراً شاملاً للإصلاح الهيكلي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٧ ، حيث تم إعطاء دفعة قوية لعملية الخصخصة وتم إصدار قانون للاستثمار يتضمن مزيداً من الحريات ، كذلك تم إتخاذ خطوات هامة لتحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفة الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية – بالإضافة الى اتخاذ خطوات هامة لإصلاح القطاع المالي وذلك بتصفية حصص بنوك القطاع العام في البنوك المشتركة .

وقد واجهت مصر العديد من المشاكل الاقتصادية في هذه المرحلة منها انخفاض عائدات السياحة نتيجة لحادث الأقصر وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمي وتميزت هذه الفترة بنوع من عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالسياسات المناسبة لهذه المرحلة وكان من نتيجة ذلك التدهور السريع في قيمة الجنيه المصري حيث انخفضت قيمة الجنيه مقابل الدولار من ٣,٨٣ جنيه عام ١٩٨٧ الى ٦,٥٣ جنيه في عام ٢٠٠٣ ، هذا الى جانب ظهور السوق السوداء فى الصرف الاجنبى بصورة شديدة وارتفع معدل الدولرة من ١٧,٩ من الاحتياطى المالى عام ١٩٩٨/٩٧ الى ٢٧,٣ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ٠ وارتفع عبء الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من ٩% عام ١٩٩٧/٩٦الي-٦,٣ %عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ هذا بالاضافة الى تراجع معدل النمو الى ما يقارب ٣% (١) ٠

أنماط و سياسات التجارة

لقد شهد قطاع التجارة الخارجية كأحد قطاعات الاقتصاد القومى منذ منتصف الثمانينات عملية تحول شاملة والتى تبلورت ملامحها مع الدخول فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والاعتماد على مبادرات القطاع الخاص وآليات السوق فى ظل التحرير الاقتصادى . وفى السنوات الأخيرة ، كان هناك اصلاح تجارى واضح فى مصر ولقد خضعت ادارة قطاع التجارة الخارجية فى ظل التحرير الاقتصادى الى العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية صاغت شكل السياسة التجارية وانعكست على مستويات

(١) وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، نوفمبر ٢٠٠٣ ٠

الحماية الفعلية والأسمية وكذلك وضع الحواجز غير الجمركية أمام معاملات القطاع ، ولم تقتصر جهود الاصلاح والتحرير على هذا بل لعبت أدوات السياسة النقدية من خلال منح الائتمان وتحديد القدرة التمويلية وسياسة الصرف الأجنبى دوراً فى التأثير على الصادرات والواردات . وفى نفس الوقت ساهمت السياسة الضرائبية بمكوناتها من ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المبيعات وخلافه فى تحديد مستوى كفاءة عمليات التجارة الخارجية .

و فى ظل هذة التطورات، وصل العجز التجارى لمصر الى حوالى ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الثلاث الماضية ، وقد تم تمويل معظم هذا العجز من العائد من السياحة ، تحويلات العاملين فى الخارج وقناة السويس . ووصلت الصادرات الى حوالى ٦,٦% من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٩٦/٩٧-٢٠٠١-٢٠٠٢ .

وتعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى أهم شركاء التجارة لمصر حيث مثلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لمصر حوالى ٢٣% ، ٣٩% من واردات مصر على التوالى ، ٣١% ، ٣٣% من اجمالى الصادرات خلال الفترة ٩٠/٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١ .

وفى الوقت الحالى ، تخضع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لنفس معدلات التعريفة الجمركية من مصر ، وكلن قد وقعت مصر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبى على الغاء التعريفة الجمركية على صادراته لمصر خلال اثنى عشر عاما . وبالتالى سوف تضار الصادرات الامريكية لمصر كثيرا ، إذا لم تطبق الولايات المتحدة اتفاقية مماثلة مع مصر .

يرجع أداء الصادرات المتذبذب فى مصر الي هيكل الحوافز الحالى الذى يجعل المنتجين أكثر استفادة إذا ما قاموا بتسويق منتجاتهم بالداخل عن تسويقها فى الخارج ، ووفقا لدراسة حديثة([1]) فإن هذا الاتجاه ينتج من عدم منافسة سعر الصرف ، فرض تعريفات جمركية عالية نسبيا على الواردات ، ضرائب الشركات المرتفعة ، وقلة كفاءة سياسات التجارة .

[1]) أحمد جلال ، سميحة فوزى ، لغز الصادرات المصرية ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، اغسطس ، ٢٠٠٢ .

وسوف نتناول النقاط التالية ببعض من التفاصيل:

١- الحماية الأسمية والحماية الفعلية .

٢- الحماية غير الجمركية .

١- الحماية الاسمية والحماية الفعلية

بدأ الإصلاح التجاري فى مصر في عام ١٩٨٦ حيث شمل إصلاح شامل للهيكل الجمركي واستمر هذا الإصلاح مع تبني مصر برنامج الإصلاح الإقتصادي عام ١٩٩١. وقد تضمن البرنامج الأخير جزء متعلق بتحرير التجارة وكان يهدف أساسا إلى تغيير سياسة مصر من سياسة إحلال محل الواردات إلى سياسة تنشيط الصادرات. ومن الملاحظ اتجاه متوسط الرسوم الجمركية منذ منتصف الثمانينات الى الانخفاض فى ظل اجراءات التخفيض المختلفة ليسجل متوسط معدل التعريفة الأسمية ٢٨% عام ١٩٩٧ مقابل ٨,٢% المتوسط العالمى ، ٢١,٩% متوسط الدول النامية ، وليأتى متوسط الحماية الفعلية لمصر بما يقارب ٣٠% وهو ما يمكن ايعازه الى استمرار ارتفاع الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج المستوردة والتى ما زالت تمثل ما يقرب ٤٥% من اجمالى مستلزمات الانتاج الصناعية فضلا عن الضرائب غير المباشرة حيث تتراوح ضريبة المبيعات ما بين ٥%-٢٥% بمتوسط ١٠% على كافة مستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة (٥% ، ٤٥% على قيمة السلع المستوردة متضمنة قيمة التعريفة الجمركية ([1]) .

وحسب تعريفة ٢٠٠٠/٢٠٠١ هناك ٢٩ فئة للتعريفة الجمركية وتتراوح تعريفة أكثر من ٨٥% من اجمالى قيم الواردات ما بين صفر% ، ٣٠% الأمر الذى انعكس على متوسط التعريفة لتصل الى ٢٦,٢% وهذا المعدل أعلى من مثيله المرجح فقد وصل الى ١٤,٧% وهو ما يعنى أن ارتفاع التعريفة الجمركية قد أثر على هيكل الواردات فى صالح السلع ذات التعريفات المنخفضة نسبيا ، ويشير هذا التشتت الى توفير حماية متباينة بين الصناعات ويقدر ما تتحمله الصادرات من التعريفة المفروضة على المدخلات بنحو ١٩,٤% مما يؤثر على السعر التنافسى .

---

[1]) شيرين الشواربى ، دور الدولة فى تنمية الصادرات : "الحالة المصرية" ، مسودة مبدئية ، ورقة مقدمة للمناقشة فى مؤتمر "دور الدولة فى عالم متغير" ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية بالاشتراك مع مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ومركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ .

وفى ضوء الإصلاحات الحديثة فى السياسة التجارية أمكن رصد الآتى(١) :

أ- انخفاض الحد الأقصى لمعدلات التعريفة الجمركية من ٧٠% فى عام ١٩٩٤ الى نحو ٤٣% فى عام ٢٠٠٢ مستبعدين بذلك المشروبات الكحولية والدواجن والمنسوجات والملابس، الأمر الذى انعكس على انخفاض متوسط الحماية الأسمية من ٢٢% عام ١٩٩٤ الى ١٨,٩% عام ٢٠٠٢ ، وتزامن هذا التحسن مع انخفاض مستوى التشتت فى هيكل الحماية من ١٣,٣% عام ١٩٩٤ الى ١١,١% عام ٢٠٠٢ .

ب- انخفاض مستوى الحماية الفعلية من ٢٣,٣% عام ١٩٩٤ الى نحو ١٨,٥% عام ٢٠٠٢، وبالمثل انخفض مستوى التشتت الفعلى من ١٦,٦% عام ١٩٩٤ الى ١٤,٧% عام ٢٠٠٢.

ج- تباينت أوضاع الحماية الأسمية ولكن انخفضت مستويات الحماية الأسمية فى كافة القطاعات بين عامى ١٩٩٤،٢٠٠٢ باستثناء قطاع صناعة الملابس والأحذية الجلدية والذى شهد ارتفاعا فى معدل الحماية من ٦٨,٩% عام ١٩٩٤ الى ٥١٦,٦% عام ٢٠٠٢.

وتسرى نفس النتيجة على مستوى الحماية الفعلية حيث هبطت معدلاتها بالنسبة لكافة القطاعات بين عامى ٩٤ ، ٢٠٠٢ باستثناء صناعة الملابس والأحذية الجلدية والتى ارتفعت معدل حمايتها الفعلية من ٨١% عام ١٩٩٤ الى ٦٧٤% عام ٢٠٠٢ ويرجع ذلك الى الضريبة النوعية التى ترجمت فى شكل ارتفاع فى التعريفة لما يقارب ٦٢٧% عام ٢٠٠٢ . وهكذا يتضح لنا أن الاقتصاد المصرى لا يزال اكثر حمائية من منافسيه بالرغم من الاصلاحات التى اتخذت حيث لا تزال هناك حواجز غير جمركية أمام قطاع التجارة .

٢- الحواجز غير الجمركية Non-tariff Barriers

يزداد الأثر الحمائى للضريبة الجمركية مع فرض رسوم الخدمات والفحص وغيرها من الرسوم الاضافية كنسبة من قيمة الواردات شاملة الضريبة الجمركية حيث يتسم هيكل الحماية الجمركية بكثرة عدد فئات التعريفة الى ٢٩ فئة مقابل ٥ فئات (لبنجلاديش) مثلا وتؤدى طبيعة الحواجز غير الجمركية القائمة فعلا الى كثير من مشاكل التعامل مع الادارة الجمركية ، ففى عام ١٩٩٨ تم رفع الحظر على الواردات من المنسوجات واضافتها الى قائمة الواردات الخاضعة للرقابة النوعية ، كما يلاحظ أن عدد بنود السلع المستوردة الخاضعة للرقابة النوعية قد ارتفع من ٣٢ فى عام ١٩٩٤ الى ١٩١ فى عام ٢٠٠٢ ،

---

١) Ahmed Galal & Robert Lawrence, Egypt - US and Morocco – US Free Trade Agreement, ECES, working paper No. 87, July 2003 :

وعلى الرغم من أهمية ضمان سلامة السلع المستوردة وضرورة مطابقتها للشروط البيئية والصحية إلا أن حوالى ٧٠% من المعايير الفنية المصرية قد لا تتوافق مع المعايير الدولية.[١] ، ويترتب علي ارتفاع وتعقد هيكل الحماية الجمركية وغير الجمركية زيادة الدافع لدي التجار للتهرب من سداد التعريفة الجمركية وطلب الاستثناءات والاعفاءات كما تؤدي كثرة الفئات الجمركية الي صعوبات ترتبط بالتبنيد والتثمين الجمركي للواردات مما يرفع من تكلفة المعاملات الاقتصادية . وتقدر احدي الدراسات [٢] تكلفة تأخير عمليات الافراج عن السلع للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة بما يعادل فرص ضريبة مقدارها ١٠ % علي الصادرات وذلك فضلاً عن المشاكل المرتبطة بأسلوب وزن الصادرات وكذلك عدم كفاءة اداء نظم استرجاع الجمارك والسماح المؤقت . وربما ترجع هذه المشكلة الي الصعوبات المكملة لها مثل تحديد معاملات الهالك ومعاملات استخدام المدخلات في الانتاج والتي تحدد قيمة الجمارك التي يتم استردادها (ثماني خطوات معقدة ومكلفة) .

و بصفة عامة، فقد استطاعت مصر أن تحقق نتائج إيجابية في تخفيض العوائق الغير جمركية. فقد قامت بإزالة القيود على الاستيراد باستثناء الملابس الجاهزة وبعض منتجات اللحوم. ولا تستخدم مصر الحصص الاستيرادية، وليس لديها حد أدنى لأسعار الواردات أو حصص موسمية. كذلك فقد أزالت مصر كثير من السلع التي كانت على قائمة السماح بالدخول بإشتراطات معينة حيث انخفضت السلع الواردة على هذه القائمة من ١٥ مجموعة سلعية عام ١٩٩١ إلى ٣ مجموعات سلعية عام ١٩٩٨[٣] .

---

[١]) امنية حلمي ، تطوير الادارة الجمركية في مصر ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (٨١) ، ابريل ٢٠٠٣

[٢]) World Bank , "Egypt : Issues in sustaining Economic Growth" , Report No. 16027- EGT : Country Economic Memorandum, March 15, 1997 .

[٣]) نهي مكاوي ، احمد غنيم ، الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية في مصر ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ٢٠٠٢ .

المبحث الثاني

الشراكة الأمريكية – المصرية (*)

(الأهداف – الآليات)

مقدمـــــــــة

من المعروف ان مصر لم تكن ابداً في معزل عما يجري علي الساحة الدولية ومن هنا كانت من اكثر الدول انفتاحاً علي العالم وارتباطاً بالمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية . كما انها عضواً في كثير من التكتلات الاقتصادية . فلا يخفي دور مصر في مفاوضات التجارة العالمية وفي مجال اجراءات تنظيم العلاقات التجارية الدولية اعتباراً من اتفاق هافانا لإنشاء منظمة عالمية للتجارة في عام ١٩٤٧ وصولاً الي الاتفاقات التى كان من شأنها ظهور منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات وذلك في يناير ١٩٩٤وعضويتها في هذه المنظمة العالمية . وبالتالي تأكيد الالتزام بتحرير الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية واعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ظل المنافسة وحماية الأسواق .

وتدعيماً لذلك اتجهت مصر لتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية علي المستويين الدولي والأقليمي كذلك المستوي الثنائي تم ذلك علي المستوي العربي والأفريقي والأوروبي ومجموعة الخمس عشر والمستوي الأسلامي كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قامت مصر بتوقيع العديد من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة والتى تنقسم الى اتفاقيات علي المستوي الثنائي مثل الاتفاقيات مع دول عربية مثل الأردن وتونس والمغرب والعراق وغيرها وهي اتفاقيات دخلت حيز التنفيذ . أو اتفاقيات وقعتها مصر مع مجموعات اقتصادية مثل الكوميسا أو اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والتى يتوقع ان تدخل حيز التنفيذ هذا العام .

(*) قام باعداد هذا الجزء أ.د. اجلال راتب العقيلى .

كما تسعي مصر من جانبها لتوقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لزيادة صادراتها الي الأسواق الدولية بجانب العديد من المميزات والمكاسب الاقتصادية مثل زيادة تدفق رؤوس الأموال ورفع كفاءة الانتاج بزيادة درجة التخصص والاستقرار في الأسواق وزيادة نقل التكنولوجيا وتحسين شروط التبادل التجاري بصفة عامة .

ومن المعروف ان مصر تستفيد من المعونات الامريكية وذلك لاجراء عمليات الاصلاح الاقتصادي والتحرير وتقوية القطاع الخاص وبالتالي رفع مستوي المعيشة بالداخل حيث يستحوذ القطاع الخاص الآن على ما يقارب من ٧٥% من الناتج الاجمالي المصري .

وان خفض المعونة الامريكية بواقع ٥% سنوياً بحيث تنخفض هذه المعونة خلال عشر سنوات الى النصف يعني ان وضع التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية سيتدهور اذا لم يتم نوع من التعويض ، وذلك مما يدفع الى العمل علي زيادة حجم اتفاقيات التفضيل بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية – ومن المعروف أيضا ان مصر هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التى تعتبر عضو في كل من التجمع الأفريقي الكوميسا كذلك الاتفاقيات التفضيلية العربية PAFTA مما يضعها في موقع استراتيجي هام حيث ستصبح مركزاً للتجارة والاقتصاد يربط الدول الاعضاء في كلا التجمعين كما سيدعم اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية هذا الوضع الاستراتيجي .

كما ان مصر تعتبر سوقاً كبيراً لاستيعاب المنتجات الزراعية والصناعية كذلك الخدمات الأمريكية لذلك فإن قيام منطقة تجارة حرة بين مصر وامريكا فيه منفعة متبادلة حيث أن زيادة التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية سيدفع ويزيد من قدرة الإقتصاد المصري علي التصدير وعلي استقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل وكنتيجة لذلك رفع معدل النمو الاقتصادي الذي بدوره يؤدي الى تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية مع امريكا . كما ان ذلك قد يؤدي الى توسيع التجارة الخارجية المصرية مع امريكا إلا اننا نعتقد أن ذلك لن يحسن من ميزان التجارة لصالح مصر .

<u>أولا : المبادرة الامريكية لتوقيع اتفاق شراكة مصرية . امريكية</u>

لقد طرأ تغير كبير في توجه الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعلاقتها مع مصر فعلي الرغم من أن مصر كانت قد أبدت رغبتها في انشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة

الأمريكية – أسوة بما تم مع اسرائيل – الا أن لولايات المتحدة لم تستجب في ذلك الوقت مفضلة أن تكون تجارتها مع مصر وفقاً لآليات السوق وداخل اطار اتفاقيات الجات وقواعد منظمة التجارة العالمية . وعلي ذلك في عام ١٩٩٤ تم التوقيع علي اتفاق تعاون امريكي للنمو الاقتصادي والتنمية وهو ما أطلق عليه (مبادرة / آل جور) وذلك بهدف وضع اطار لتطوير التعاون بين البلدين خاصة في مجال دعم قدرة الاقتصاد المصري وعملية النمو والتنمية الاقتصادية ليصبح شريكاً تجارياً قوياً في علاقته بالاقتصاد الأمريكي وتمهيداً لخفض المنح والمساعدات الأمريكية كشكل رئيسي للتعاون بين الدولتين .

ويمكن اجمال أهداف هذا الاتفاق فيما يلى ([1]) :

يهدف اتفاق المشاركة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، والذي وقع في عام ١٩٩٤ وبدأ العمل به منذ سبتمبر في نفس العام الى تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين في اتجاه بناء قدرة الاقتصاد المصري ليصبح شريكا تجارياً قوياً في علاقته بالاقتصاد الأمريكي ، تمهيداً لإغناء مصر عن تلقي المنح والمساعدات الأمريكية كشكل رئيسي للتعاون بين الدولتين . ومن ثم تسعي المشاركة المصرية الأمريكية الى تحقيق الأهداف التالية :

- زيادة التبادل التجاري بين الطرفين وإعطاء مزايا تفضيلية للسلع المصرية في السوق الأمريكية .
- تشجيع نقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة الى مصر لتطوير الصناعة بها والارتقاء بمستوي جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية .
- تشجيع نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر لتسهم في نمو الصادرات وخلق فرص عمل للمصريين وزيادة معدل النمو في الاقتصاد المصري.
- دعم برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتشجيع نمو القطاع الخاص واضطلاعه بمهمة قيادة التنمية ، والاهتمام بتطوير الإدارة الاقتصادية ، باعتبار ان هذه كلها متطلبات ضرورية لرفع القدرة التنافسية للأقتصاد المصري .

وفي إطار هذه الأهداف تم تكوين هيكل تنظيمي لتفعيل الاتفاق وإزالة ما يعترضه من عقبات فبالإضافة الى التشاور المستمر القائم بين البلدين من خلال قنوات التمثيل الدبلوماسي والتجاري المختلفة وكذلك من خلال برامج هيئة المعونة الأمريكية في مصر ،

---

[1]) التعاون الاقتصادى المصرى (دراسة بعض حالات الشراكة) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤٠ لعام ٢٠٠١ – معهد التخطيط القومي – القاهرة

تم تكوين المجلس الرئاسي المصري الأمريكي الذي يضم رئيس جمهورية مصر العربية ونائب الرئيس الأمريكي علاوة علي ممثلين للحكومتين المصرية والأمريكية ولرجال الأعمال من الدولتين ، كما أصبحت هناك لقاءات دورية بين رجال الأعمال المصريين والأمريكيين من خلال ممثليهم في جمعية مشتركة لرجال الأعمال من البلدين . كما تم الاتفاق في إطار المشاركة المصرية الأمريكية علي برنامجين أساسيين هما :

أ- برنامج المساعدة الفنية لسياسات الإصلاح القطاعي وتشرف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار المنبثقة عن مبادرة المشاركة ، ويغطى هذا البرنامج مجالات عديدة منها القطاع المالى والمصرفى والتجارة الخارجية ، وفتح أسواق للصادرات المصرية ٠ وتهدف المساعدة الفنية الى تطوير القواعد والقوانين والاجراءات المنظمة للاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى اتجاه توفير البيئة التشريعية والتنفيذية المشجعة لقدوم الاستثمارات الاجنبية الى مصر ، مع قيام اللجنة المذكورة بجهد خاص لترويج فرص الاستثمار فى مصر بين المستثمرين الامريكيين ٠ كما يهتم هذا البرنامج بتنظيم دورات تدريب وإعداد للكوادر المصرية فى الولايات المتحدة الامريكية لزيادة كفاءة الانظمة والمؤسسات المصرية ، ويتم تمويل هذا البرنامج بواسطة هيئة المعونة الامريكية فى إطار المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر لدعم برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ٠ ومن المقدر أن يصل اجمالى التمويل وفقا لهذا البرنامج ١,٢ مليار دولار أنفق منها ٢٨٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨

ب- برنامج مراكز تصنيع التكنولوجيا ، وتشرف عليه اللجنة الفرعية للتكنولوجيا وبموجبه يتم إنشاء ما يعرف بمراكز تصنيع التكنولوجيا التى تهتم بمساعدة رجال الأعمال المصريين ، خاصة المصدرين ، في الحصول علي التكنولوجيا المتقدمة التى تلائم الظروف المصرية . كما يدخل في إطار هذا البرامج دعم الصناعات الصغيرة لزيادة قدرتها علي المنافسة من خلال تحسين جودة منتجاتها ، وتدعيم فرص تسويق منتجاتها .

ومن الواضح ان اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية بهذه الصورة لا يعدو أن يكون إعادة صياغة لعلاقات التعاون الاقتصادي المصري الأمريكي في اتجاه تطوير الجوانب التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية والتكنولوجية للأقتصاد المصري ، بما يرتبط بذلك من تطوير للقدرات البشرية ، وذلك تدعيماً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من ناحية ولمناخ الاستثمار في مصر من ناحية اخري . ولعل الدافع الرئيسي

للمشاركة المصرية الأمريكية علي هذا النحو هو أن تسهم الولايات المتحدة الأمريكية في تنمية قدرة الاقتصاد المصري علي جذب الاستثمارات الأجنبية ، والأمريكية منها خاصة ، ليكون ذلك تعويضاً عن تقليص المعونات الأمريكية لمصر ربما لتقتصر علي المساعدات العسكرية في غضون عشر سنوات من الآن .

كل ذلك يشير الى ان اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية يمكن وصفه من منظور الأجل القصير ، كاتفاق لدعم ومساندة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي . ومن منظور الأجلين المتوسط والطويل ، يمكن وصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق مساند لانتقال الاقتصاد المصري من مرحلة الإصلاح والتكيف الهيكلي الى مرحلة الانطلاق الذاتي فضلاً عن كونه اتفاقاً لمعونة فنية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين قدرة الاقتصاد المصري علي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والاندماج في الأقتصاد العالمي .

وعلي الرغم من أن الشراكة المصرية الأمريكية علي هذا النحو لا تمثل سوي هذه الأشكال محدودة المجال من التعاون الاقتصادي الدولي إلا أنه لا يمكن إنكار الفوائد الجمة التى يمكن ان تترتب علي النجاح في تحقيق أهداف هذا الاتفاق واستيعاب مصر لها وتعميقها من خلال ترجمة عناصر هذا الاتفاق الى تراكم في القدرات البشرية وتواصل بنائها، فضلاً عن تنشيط العمل علي إقامة استثمارات مصرية امريكية مشتركة في مجال صناعات التكنولوجيا المتقدمة ، وهنا يقع علي الجانب المصري ضرورة الإسراع في نقل واستيعاب هذه التكنولوجيا والاستفادة منها في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري ، والعمل علي أن يكون هذا التعاون من بين عوامل بناء قاعدة للتقدم التكنولوجي في مصر ، ولن يتأتي تحقيق ذلك إلا من خلال تجاوز مرحلة نقل التكنولوجيا الأمريكية الى اعادة انتاجها محلياً (بعد الحصول علي التراخيص اللازمة) ثم استخدام الخبرة المصرية المتراكمة من مرحلتي النقل وإعادة الإنتاج ، مدعمة بنشاط مكثف ومنظم للبحث والتطوير ، لتطوير تكنولوجيا مصرية في مختلف مجالات الإنتاج السلعي والخدمي .

ثانيا : المبادرة الامريكية لاقامة منطقة تجارة حرة مع مصر

ان المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع مصر تأتي في اطار تحرير التجارة بين امريكا ودول الشرق الأوسط بصفة عامة استناداً علي محاور عديدة من اهمها ان هذا الاتفاق بالإضافة الى اتفاقيات مماثلة بين امريكا والاردن واسرائيل وفلسطين كل علي حدة